فيصدق الزوج جريا على الاصل في تصديق المنكر بيمينه
لا على ولادتها المعلق بها الطلاق بان قالت ولدت
وانكر الزوج وقال هذا الولد مستعار لامكان اقامة البينة
عليها او قال لزوجته ان حضتما فانتما طالقان
فادعتاه وكذبهما حلف فلا طلاق لان طلاق كل منهما
معلق بحيضها ولم يثبت وان صدقهما طلقتا
او كذب واحدة فقط طلقت فقط ان حلفت انها
حاضت لثبوت حيضها بيمينها وحيض ضرتها
بتصديق الزوج لها والمصدقة لا يثبت في حقها
حيض ضرتها بيمينها لان اليمين لا توثر في حق غير
الحالف كما مر فلم تطلق او قال ان ومتى مثلا
طلقت او ظاهرت منك او آليت او لاعنت
او فسخت النكاح بعيبك مثلا فانت طالق قبل
ثلاث ثم وجد المعلق به من التطليق او غيره وقع
المنجز دون المعلق لانه لو وقع لم يقع المنجز لاستحالة
وقوعه على غير زوجة واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق
لانه مشروط به فوقوعه محال بخلاف وقوع المنجز
اذ قد يتخلف الجزاء عن الشرط باسباب كما لو علق
عتق سالم بعتق غانم ثم اعتق غانما فان سالما لا

ولا يبني

ولا يبني ثلث ماله الا باحدهما لا يقرع بينهما بل يتوقف
عتق غانم ويشبه هذا ما اذا اقر الاخ بابن للميت
يثبت النسب دون الارث او قال ان وطئتك
وطيا مباحا فانت طالق قبله ثم وطئ لم يقع
طلاق لانه لو وقع لخرج الوطئ عن كونه مباحا وخرجه
عن ذلك محال وسواء ذكر ثلاثا ام لا او علقه
بمشيتها خطابا اشترطت اي مشيتها فورا بان
تاتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك تمليكها
الطلاق كطلاق نفسك وهذا في غير نحو متى اما
فيه فلا يشترط الفور لتقييد هذا من
زيادتي هنا وان ذكر الاصل حكم ان في الفصل
السابق اما لو علقه بمشيتها غيبة كان قال
زوجتي طالق ان شاء وان كانت حاضرة او بمشيئة
غيرها كان قال له ان شئت فزوجتي طالق فلا
يشترط المشيئة فورا لانتفاء التمليك في الثانية
ولبقيده في الاولى بانتفاء الخطاب فيه ويقع الطلاق
ظاهرا وباطنا بقوله المعلق بمشيئته من زوجة
او غيرها شئت حاله كونه غير صبي ومجنون ولو
سكران او كارها بقلبه اذ لا يقصد المعلق بمجانبا

طن